العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور الأمن الفكري في الوقاية من التطرف"

(دراسة نقدية تحليلية)

إعداد الباحثان:

د. مخلد إبراهيم الزعبي
استاذ مساعد بكلية الشرطة ـ دولة قطر

أ. أمين محمد الماضي
خبير تدريب ومحاضر بكلية الشرطة ـ دولة قطر

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المُلَخَّص:

يتناول هذا البحث بالتحليل والاستنتاج دور الأمن الفكري في الوقاية من التطرف، من خلال البحث في مفهوم الأمن الفكري وأهميته وضوابطه وضماناته، إضافةً إلى البحث في مفهوم التطرف الفكري ومظاهره وأسبابه، وكيفية تعزيز الأمن الفكري للوقاية من التطرف، وقد استُخدم في هذا البحث المنهج التاريخي، والتحليلي، والوثائقي والاستقرائي، وقد استدعت المنهجية تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ تم تناول ماهية الأمن الفكري في المبحث الأول، ومن ثم ماهية التطرف الفكري في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فكان حول تعزيز الأمن الفكري للوقاية من التطرف، وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الأمن الفكري، التطرف الفكري، الوقاية من التطرف.

مقدمة:

لا يتحقق أمن المجتمع إلا من خلال استقامة فكر الإنسان، وبُعده عن الأفكار المغلوطة والثقافة الزائفة التي ساعد الغزو الثقافي في انتشارها، ومن خلال البعد عن السلوكيات المنحرفة التي تشكل خطراً على أمن واستقرار المجتمع، كما أنَّ الأمن والاستقرار لن يتحققا إلا من خلال الوعي العميق بالعقيدة، والقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، والقدرة على تحفيز الذات لاكتساب المزيد من المعرفة.

ويرتبط الأمن ارتباطاً وثيقاً بمنظومة القيم والأخلاق، والغايات النبيلة لدى أفراد المجتمع، ومن هنا فإنَّ الأمن الفكري يهدف إلى سلامة فكر الأفراد من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمهم للأمور الدينية والسياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى الحفاظ على المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار (المالكي، 2009: 9).

فالتطرف الفكري من أخطرِ أنواع التطرف الذي عرفته البشرية على مرّ العصور، ويبدو نتاج هذا التطرف الفكري واضحاً للعيان في معظم العمليات الإرهابية التي حدثت وتحدث في بعض دول العالم ومنها الدول العربية؛ حيث يُعَدُّ التطرف الفكري تعبيراً عن ارتفاع مستوى الرفض لدى الفرد أو الجماعة نتيجة للشعور بعدم الطمأنينة، مما يؤدي إلى التوتر وعدم الاتزان الذي يقود إلى التطرف، وبالتالي إحداث تغيرات في الأفكار والسلوكيات؛ حيث يقوم على تغيير الأفكار والآراء والاتجاهات نحو قضايا المجتمع الاجتماعية أو السياسية أو الدينية التي تحتل مكانة عظيمة في المجتمع وتؤثر على قيمه وعقائده، وإذا تحول إلى سلوك فإنه سوف يقود المجتمع إلى العنف والإرهاب والعدوان على المدنيين الأبرياء، والممتلكات العامة، وإحداث فوضى أمنية في المجتمع(الرشيدي، 2017: 36).

ويقع على عاتق المجتمعات لمواجهة التطرف الفكري تعزيز الأمن الفكري لدى أفرادها، فالأمن الفكري أساس لكل أنواع الأمن في المجتمع، ومن خلاله يتم تحقيق الأمن الشامل؛ إذ يرتبط بالعقل الذي يحفظ صاحبه من الوقوع في الأفكار الضالة، إضافةً إلى أنَّ وصول الفرد لحالة الأمن الفكري يؤدي إلى شعوره بالتوازن النفسي في حياته وهذا يحميه ويحفظ أفكاره من المؤثرات الفكرية المنحرفة التي تسعى إلى هدم الفرد والمجتمع (عدوان، 2017: 27).

لذا؛ فإنَّ هذا البحث يتناول بالتحليل والاستنتاج دور الأمن الفكري في الوقاية من التطرف، ودراسة أهميته بالنسبة للمجتمع، وفي تحقيق النظام العام بكل مكوناته، خاصةً أنَّ التطرف الفكري آفة تهاجم المجتمعات لتفككها وتحول دون لحمة أفرادها والعيش مع بعضهم بسلام وأمان.

مشكلة البحث وتساؤلاتها:

تُعَدُّ مشكلة التطرف الفكري من القضايا الرئيسة التي يشهدها العالم اليوم؛ حيث تمتد جذورها في التكوين الهيكلي للأفكار والمثل الأيديولوجية التي يرتضيها المجتمع، كما أنه يرتبط بالظروف السياسية، والاجتماعية، والدينية والاقتصادية، وتعاني المجتمعات اليوم من صراعات طائفية ونزاعات مذهبية وايدولوجية أدت إلى ممارسة العديد من أشكال العنف، لذلك لابد للمجتمعات من تعزيز أمنها الفكري الذي يحفظ عقول الأفراد ويحفظ المجتمع من أية أفكار ضالة من شأنها أن تدمر هذا المجتمع وتشتت أفكاره وعقائده، لذا؛ يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي: **ما دور الأمن الفكري في الوقاية من التطرف؟**

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مفهوم الأمن الفكري وأهميته وضوابطه وضماناته؟
2. ما مفهوم التطرف الفكري ومظاهره وأسبابه؟
3. كيف يمكن تعزيز الأمن الفكري للوقاية من التطرف؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من خطورة موضوع التطرف الفكري باعتبارها ظاهرة إجرامية عالمية تهدد الأمن والاستقرار، وفي إفادة الجهات المعنية بموضوع مكافحة التطرف الفكري، ومن ضمنها الجهات التشريعية والإعلامية، والتربوية، والدينية، والأمنية.

كما تبرز أهمية هذا البحث؛ كونه يُعَدُّ دراسة نوعية تتناول موضوع هام وحساس يتعلق بكيفية الوقاية من التطرف الفكري، مما قد يجعل هذا البحث مرجعاً أكاديمياً تستفيد منه الجهات المختلفة، والباحثين المتخصصين.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور الأمن الفكري في الوقاية من التطرف، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. بيان مفهوم الأمن الفكري وأهميته وضوابطه وضماناته.
2. التعرف على مفهوم التطرف الفكري ونشأته وأشكاله وأسبابه ومظاهره ومخاطرة وطرق التصدي له.
3. بيان موقف الإسلام من الفكر المتطرف بالأدلة الشرعية.
4. بيان دور الأمن الفكري وأهميته في الوقاية من التطرف.
5. التوصل إلى الاستنتاجات وتقديم التوصيات التي تُسهم في الوقاية من التطرف الفكري.

مصطلحات البحث:

1. **الأمن الفكري:** يُعرّف الأمن الفكري بأنه الاطمئنان إلى سلامة الفكر من الانحراف الذي يشكل تهديداً للأمن الوطني أو أحد مقوماته الفكرية والعقدية والثقافية والأخلاقية والأمنية (المالكي، 2011: 62).
2. **التطرف:** يُعرّف بأنه سوء الفهم للنصوص الدينية الذي يؤدي إلى التشدد والغلو، فيلجأ الأفراد عندها إلى التفسير المغلوط في أوامر الدين، فيسود سوء الظن والنظر إلى الآخرين بمنظار مختلف (بني عطا، 2012: 112).
3. **التطرف الفكري:** هو انحراف الأفكار، أو المفاهيم عما هو متفق عليه من معايير وقيم ومعتقدات سائدة في المجتمع، فهو الفكر الذي لا يلتزم بالقواعد الدينية والتقاليد، والأعراف والنظم الاجتماعية السائدة والملزمة لأفراد المجتمع (القويفلي، 2013: 66).

منهجية البحث:

تقتضي طبيعة البحث استخدام عدد من المناهج البحثية، ومن أهم تلك المناهج:

1. **المنهج الوثائقي:** الذي يقوم على جمع المعلومات من المصادر الثانوية المكتوبة من كتب ومؤلفات ومجلات علمية محكمة ذات العلاقة بموضوع البحث.
2. **المنهج الاستقرائي:** الذي يقوم على الاستقراء، من خلال ما ورد في المصادر الثانوية والقرآن الكريم والسنة النبوية، وأقوال السلف والأئمة وأقوال المعاصرين، عن موضوع التطرف الفكري.
3. **المنهج التحليلي:** الذي يقوم على تحليل محتويات المصادر الثانوية حول موضوع البحث، وما توصلت إليه حول ظاهرة التطرف الفكري، بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من معلومات للإجابة على تساؤلاتها، وصولاً إلى سبل تحقيق الأمن الفكري والوقاية من التطرف.
4. **المنهج التاريخي:** من خلال تتبع نشأة التطرف الفكري وتطوره.

الدراسات السابقة:

دراسة عبدالحفيظ بن عبد الله المالكي (2014م). بعنوان: "دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الفكري والوقاية من التطرف والإرهاب". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الغلو والتطرف، وأهمية الأمن الفكري، ودور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الفكري والوقاية من التطرف والإرهاب، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أنّ ما يشهده العالم من تطرف وإرهاب وإخلال بالأمن بصوره المختلفة إنما هو نتيجة للغلو والتطرف وفقدان الأمن الفكري واختلاله، وخرج الباحث بمجموعة من التوصيات من أبرزها: تضمين المناهج التعليمية موضوع خطورة الانحراف الفكري، وتوعية الطلاب بأخطار التكفير والغلو في الدين، وإظهار وسطية الإسلام واعتداله من خلال المناهج التعليمية المختلفة.

أما دراسة نواف والجشعمي (2012م)، بعنوان: "نشأة الانحرافات الفكرية الدينية الحديثة وآثارها على الفرد والمجتمع"؛ حيث تطرق الباحث لمفهوم الانحرافات الفكرية ونشأتها، وهدفت الدراسة إلى تناول أبرز أسباب ومظاهر وآثار الانحراف الفكري الديني الحديث، واستخدم الباحث في دراسته المنهجين الاستقرائي الوصفي والتاريخي، وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنَّ أصل الانحراف الفكري الحديث هو تأثر بعض الغلاة بأفكار وعقائد الفرق الضالة القديمة، وأنَّ للانحراف الفكري الديني آثار مدمرة على الفرد والمجتمع من النواحي الأمنية والاقتصادية، وخرج الباحث بمجموعة من التوصيات منها: تطوير أساليب المواجهة الدينية من خلال علماء دين لهم قدرة على مواجهة أفكار الانحراف الفكري الخاطئة، وتشديد الرقابة على وسائل الإعلام العربية والإسلامية، والاهتمام بالطفولة المبكرة وتعليمها التربية الإسلامية على أيدي معلمين مؤهلين لهذه الغاية.

وهدفت دراسة الحراحشة وآخرون (2008) إلى بيان مجالات الأمن الفكري ومفاهيمه وجوانبه من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس والطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية، وقياس مدى تحقق مفهوم الأمن الفكري لدى طلبة الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس والطلبة. وتكونت عينة الدراسة من (1030) فرداً منهم (289) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية (الجامعة الأردنية، واليرموك، ومؤتة)، و(741) طالباً وطالبة موزعين على الجامعات الثلاث السابقة، وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ درجة تحقيق الجامعات الرسمية الأردنية للأمن الفكري لطلبتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة جاءت بدرجة متوسطة. وأوصت الدراسة بضرورة وضع مقررات ومناهج دراسية تعزز مفهوم الأمن الفكري أو دمجها في مناهج دراسية ذات علاقة بشكل علمي ومخطط له.

أما دراسة طالب (2005م)، بعنوان: "الأسرة ودورها في وقاية أبنائها من الانحراف الفكري". فقد هدفت إلى التعريف بظاهرة الانحراف الفكري، وأنه يستهدف قيم وأخلاق وروح المجتمع في الصميم، وله تأثير مدمر، وأنَّ الفكر المنحرف يُبنى على العشوائية في التفكير والمغالطات، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن اصطحاب الفكر المنحرف يهدفون بالأساس إلى نشره في أوساط الجهلة وأنصاف الجهلة وضعاف النفوس، وأنَّ للأسرة وظائف وقائية تجاه أطفالها لحمايتهم من الفكر المنحرف، كما أوصى الباحث في هذه الدراسة بضرورة تضمين المنهج التربوي معارف الوقاية من الجريمة والانحراف، والتواصل المنتظم بين الطفل ووالديه للوقاية من الانحراف الفكري.

أما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه يتناول موضوع حساس يتعلق بكيفية تعزيز الأمن الفكري للوقاية من الفكر المتطرف، حيث لم تتناول أي من الدراسات السابقة هذا الموضوع بالمعنى الدقيق، كما ركزت الدراسات السابقة على الكيفية التي يمكن من خلالها وقاية الأفراد من الفكر المتطرف من خلال اتباع المنهج الكمي، وما يميز هذا البحث أيضاً تنوع المناهج البحثية المستخدمة فيه.

خطة البحث:

المقدمة: تشتمل مشكلة البحث وتساؤلاتها، وأهميته، وأهدافه، ومصطلحات البحث، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطته، وقد استدعت المنهجية تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الأمن الفكري.

المبحث الثاني: ماهية التطرف الفكري.

المبحث الثالث: تعزيز الأمن الفكري للوقاية من التطرف.

المبحث الأول

ماهية الأمن الفكري

الأمن نعمة عظيمة لا يشعر الناس بها إلا عند فقدانها، ويعتبر الفكر السليم من ركائز الأمن، فإذا انحرف الفكر عن المنهج الوسط القويم إلى التطرف أو الانحرافات الفكرية، فإنَّ الأمن يختل بالمجتمع وعندها تكثر النزاعات والخلافات والأحزاب التي تضعف الأمة وتجعلها سهلة المنال من أعدائها، ولتحقيق الهدف من هذا المبحث تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، نتناول في (المطلب الأول) مفهوم الأمن الفكري وأهميته، ومن ثم البحث في ضوابط ووسائل حماية الأمن الفكري في (المطلب الثاني)، وأخيراً نركز على ضمانات الأمن الفكري في (المطلب الثالث).

المطلب الأول

مفهوم الأمن الفكري وأهميته

يكتسب الأمن الفكري أهميته من أنه أحد مكونات الأمن بمفهومه الشامل وأهمها، وأنه أساس لوجود الأمن في المجتمع ككل، كما أنَّ الأمن الفكري يُبرز قوة الأمة ويحمي أفرادها من أي توجه خاطئ يؤثر على سلوكهم وتصرفاتهم مع الآخرين، لذا؛ نتناول مفهوم الأمن الفكري في (الفرع الأول)، ومن ثم أهمية الأمن الفكري في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الأمن الفكري

يُعَدُّ الأمن من أعظم نعم الله التي منّ بها على عباده، فالأمن هو الإحساس بالطمأنينة والثقة والتحرر من الخوف والقلق والخطر، وهو إحساس يدركه الإنسان بقواه العقلية وبحواسه عندما لا يكون معرضاً للتهديد أو الخطر، ويتكون مفهوم الأمن الفكري من مفهومي الأمن والفكر، ويقصد بالأمن لغةً: أمِن أمناً وأمانة: اطمأنّ ولم يخف، سلِم: أمِن من الشر (حموي، 2002: 43)، اصطلاحاً عرَّفه الجرجاني (1985: 38) بأنه عدم توقع مكروه في الزمان الآتي. وقيل: أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف. والأمن والأمانة

والأمان في الأصل مصادر. ويجعل الأمان تارة اسماً للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن، وتارة اسماً لما يُؤْمَنُ عليه الإنسان (الأصفهاني، (د.ن): 21).

أما الفكر لغةً يعني إعمال الخاطر في الشيء، كما يعني التفكر: التأمل، والنظر العقلي. وأصله: إعمال الفكر. أما اصطلاحاً: يقصد بهِ النظر في الأمر، ليقف الناظر على صحته، أو بطلانه (الأشعري، د.ن: 11).

ويرتبط الأمن الفكري بالمقصد الأول للضروريات الخمس وهو حفظ الدين، فهو هوية الأمة، وإنَّ اختلال الأمن الفكري يؤدي إلى اختلال الأمة في الجوانب الأخرى: الجنائية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فكثيراً ما يكون القتل وسفك الدماء وانتهاك الأعراض نتاج الفكر المتطرف الخارج عن دين الله تعالى وشرعه، وأن أفعال المتطرفين مثل "تنظيم داعش الإرهابي" من قتل وتفجير هي نتاج خلل وتطرف في الفكر (اللويحق، 2005: 57).

ومن المعلوم أنَّ المسلمين يرجعون في كل أمورهم ومنها الفكرية والثقافية إلى الكتاب والسنة، فهما مصدر الأمن الفكري لديهم، فالأمن الفكري لدى المسلمين هو أن يعيشوا في بلادهم آمنين على مكونات أصالتهم وثقافتهم ومنظومتهم الفكرية المنبثقة من الكتاب والسنة، فالأمن مطلب أساسي لكل أمة، ويأتي الأمن الفكري على رأس قائمة الغايات الهامة، لتكون حماية المجتمع عامة والشباب خاصة في البلاد المسلمة من الأفكار الدخيلة الهدامة واجباً شرعياً، وفريضة دينية (السديس، 2005: 16).

كما أنَّ الأمن الفكري يُعَدُّ منهجاً فكرياً يلتزم بالوسطية والاعتدال، لغرس القيم الروحية والأخلاقية والتربوية وتنقيتها من التوجهات المتطرفة، والأمن الفكري هو أساس الأمن النفسي والأمن الاجتماعي للأمة، وهو الجدار الذي تتحطم عنده سهام الاختراق الثقافي والاستلاب الحضاري فيمنع بذلك الاضطراب في الفكر والخلل في العمل، فهو البعد الاستراتيجي للأمن الوطني والحصن الذي يلوذ به أبناء الأمة في وجه حملات الغزو الفكري، كما أنهُ تحصين لهم ضد كل أنواع الميل عن الوسطية والاعتدال بالإفراط والتفريط إلى التطرف في الفكر والعمل، وإنَّ من أهم قيم الأمن الفكري التي يجب ترسيخها لدى المجتمع: (ترسيخ العقيدة الصحيحة، وتنمية روح الولاء للوطن وولي الأمر)، لأن الإسلام يحث على طاعة ولي الأمر المسلم، فالسمع والطاعة لولاة الأمر أصل من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، كذلك من قيم الأمن الفكري: (المواطنة الصالحة، والنهي عن الغلو، والسلام، واحترام القانون، والتفكير السليم، واحترام حقوق الإنسان، وأدب الحوار، والعدل، والعمل، والتسامح، والأمانة.

والأمن الفكري هو حماية الفكر من أي خطر داخلي أو خارجي قوامه أفكار شتى بعضها انفصل عن هويته وابتعد عن قيم مجتمعه، وبعضها متطرف لا يتورع أصحابه من استحلال الدماء المعصومة، وأصحاب هذا الفكر يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية (حريز، 2005: 83).

ولذلك يتوجب على المجتمع الحذر من أية أفكار ضالة تؤدي إلى زعزعة الأمن الفكري لديهم؛ حيث تنشر الفرق المتطرفة التي تتحدث بلسان الإسلام أفكارها السامة والعنيفة والترويج لما تعتنقه من مبادئ سياسية وعقدية عبر وسائلها الإلكترونية المختلفة، لتؤثر في قناعات الشباب الفكرية وتوقع الشباب من خلال توظيف المنتديات الحوارية أو برامج الدردشة (الشهري، 2006: 149).

وعُرّف شلدان (2013: 87) الأمن الفكري كذلك بأنه تأمين خلوّ عقول الأفراد من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ، ويهدف إلى تحقيق أمن المجتمع واستقراره والنهوض بالأمة وتحقيق تقدمها، وعُرّف أيضاً بأنه عبارة عن منهج فكري يلتزم بالوسطية والاعتدال، لغرس القيم الروحية والأخلاقية والتربوية وتنقيتها من التوجهات المتطرفة (الزهراني، 2011: 286).

والأمن الفكري يتحقق بناءً على عاملين: حسّي: وهو الأمن في الأنفس والأموال والأعراض، وفكري: وهو الأمن في المعتقد وسلامته من الانحراف عن الوسطية وأكمل الأمن ما اجتمع فيه العاملان (بادي وشوقار، 1430هـ: 7).

ويشير الهماش (1430هـ) إلى أنَّ الأمن الفكري شعور الدولة والمواطنين باستقرار القيم، والمعارف والمصالح محل الحماية بالمجتمع، ووحدة السلوك الفردي والجماعي في تطبيقها، والتصدي لكل من يعبث بها، ولعل هذا التعريف يجمع بين خصائص وصفات الأمن الفكري من حيث:

1. الأمن حالة شعورية نفسية.
2. الفكر محصلة ونتائج لما يدركه العقل الإنساني من قيم، ومعارف، وعلم بالمصالح محل الحماية في المجتمع.
3. وحدة السلوك العام لدى المجتمع أفراداً أو جماعات في تطبيقهم للقيم والمعارف، والالتزام بصيانة المصالح محل الحماية في المجتمع، بما يؤكد الولاء والانتماء للوطن.
4. بلورة رأي عام رافض لكل ما يمس القيم والمعارف والمصالح محل الحماية.
5. التصدي الفردي والجماعي لأي محاولة تمس مجموعة المصالح المعتبرة في المجتمع سواءً من خلال الحوار، والمناصحة، والمناقشة أو المقارعة بالحجة والبيان.

ويركز الباحثون في تعريفهم للأمن الفكري على ثلاثة اتجاهات أساسية، هي(حريز، 2005: 62):

1. **الاتجاه السياسي:** الذي يرى أنَّ حرية الممارسة السياسية وتوافر الديمقراطية يساعد في إطلاق الفكر المبدع والبناء من خلال توفير حرية الرأي والتعبير.
2. **الاتجاه الديني والحضاري:** الذي يرى أنَّ مستقبل الأمن والاستقرار والتنمية في العالم رهين بتكريس ثقافة الحوار بين كل الحضارات والأديان والتسامح بين الشعوب كافَّةً.
3. **الاتجاه التنموي:** الذي يرى أنه كلما توفرت أسباب التنمية الشاملة لكافة فئات المجتمع تعززت أسس الأمن الفكري.

ويمكن النظر إلى الأمن الفكري من جانبين الأول: حقوقي فهو جزء من الحقوق الإنسانية الطبيعية التي يجب أن يتمتع بها الأفراد والجماعات داخل الأطر الاجتماعية كالحق في حرية الرأي والتفكير والحوار والحصول على المعلومة وحرية الاعتقاد التي ارتبطت ممارساتها بعد ظهور الدولة ككيان سياسي واجتماعي بإيجاد منظومة من القوانين التي تكفلها وتنظم ممارستها في إطار القانون، على أن لا يبالغ في ممارستها لتطال حقوق أخرى وأشخاص آخرين، أو أن تتعدى مستوى التفكير السليم لتصل إلى مراحل التطرف والانحراف، أما الجانب الآخر فيتعلق بخلق بيئة وثقافة تخلق مناخ مناسب للتفكير السليم، فالأمن الفكري ليس مجرد إيجاد أنظمة وقوانين من أجل صيانة حريات الأفراد الفكرية وحمايتها، وإنما يجب توفير بيئة ثقافية واجتماعية تسود فيها مبادئ الفكر الأمني وتشجع التفكير السليم وتبتعد عن التطرف والتعصب والإرهاب والغلو، والتي تعتبر من أهم المقدمات للوصول إلى مراحل الإرهاب الفكري؛ فمعظم الذين يتجهون إلى أساليب إرهابية لنشر أفكارهم هم من الأشخاص الذين انحرفت وتطرفت أفكارهم وتشبثوا بها وجعلوها هي الأصح وحاولوا نشرها وفرضها على من حولهم، ولا شك في أنَّ الأمن الفكري حاجة ضرورية لا تستقيم الحياة بدون توفره، وذلك لعدة أسباب منها(اللويحق، 2005: 26):

1. أنَّ الأمن الفكري أحد مكونات الأمن بصفة عامة، بل هو أهمها وأسماها وأساس وجودها واستمرارها، والأمن هو النعمة التي لا يمكن أن تستقيم الحياة بغيرها.
2. أنَّ الأمن الفكري يتعلق بالمحافظة على الدين، الذي هو إحدى الضرورات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية بحمايتها والمحافظة عليها.
3. أنَّ الأمن الفكري يتعلق بالعقل، فهو آلة الفكر، وأداة التأمل والتفكر، الذي هو أساس استخراج المعارف، وطريق بناء الحضارات، وتحقيق الاستخلاف في الأرض.
4. أنَّ الأمن الفكري غايته استقامة المعتقد، وسلامته من الانحراف.
5. أنَّ الإخلال بالأمن الفكري يؤدي إلى تفرق الأمة شيعاً وأحزاباً، وتتنافر قلوب أبنائها، ويجعل بأسهم بينهم، فتذهب ريح الأمة، ويتشتت شملها، وتختلف كلمتها.

لذا؛ يمكن القول أنَّ الأمن الفكري تعبير دقيق يصوّر لنا غاية الاهتمام بفكر الإنسان، وحمايته من منهجي الإفراط والتفريط، والانحراف والتطرف، وهو مسؤولية المجتمع والدولة؛ حيث أنه لا تستقيم الحياة ولا تستقر الشعوب دون تعزيز أمنها بكل مكوناته.

الفرع الثاني: أهمية الأمن الفكري

تبرز أهمية الأمن الفكري في تبوئه مرتبة متقدمة بين أنواع الأمن وصوره الأخرى؛ فمتى وجدت الحماية للعقل الإنساني؛ أدى ذلك إلى تحقق الأمن الفكري الذي يؤدي بدوره إلى استتباب الأمن في الجوانب الأخرى، فمن خلاله يتم حفظ الأمن والنظام العام، وتسود الطمأنينة والاستقرار في الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من مقومات الأمن الوطني، كما أنَّ الأمن الفكري يسعى إلى تحقيق الحماية التامة لفكر الإنسان من الانحراف في فهمه للأمور الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ووقاية العقل الإنساني من التدمير المادي والمعنوي، وفي مواجهة كل معتقد خاطئ(شلدان، 2013: 61).

وقد تم الاهتمام بموضوع الأمن الفكري لما له من دور في تحصين الأمة وتحصين أفرادها من آفات الإرهاب الفكري وما يجلبه من ويلات تنال من أمن المجتمعات واستقرارها، كما وتعتبر مسألة تحقيق الأمن الفكري للمجتمع من أهم وسائل مكافحة الإرهاب من خلال صيانة الحقوق والحريات العامة والفكرية بشكل خاص واحترام الرأي الآخر، والحيلولة دون أي انتهاك لهذه الحريات من قبل الحكام أو التنظيمات، فتحقيق بيئة آمنة فكرياً مطلب رئيس لكل أمة إذ هو ركيزة استقرارها وأساس أمانها واطمئنانها (خريف، 2006: 32).

كذلك يُعَدُّ الأمن الفكري أحد عناصر الأمن الشامل، وهو يرتبط بدين الأمة، ويُعد أساس علوها، ومن غايته المتمثلة في سلامة العقيدة واستقامة السلوك، وإثبات الولاء للأمة، ويدل الأمن الفكري على أن يعيش الأفراد في مجتمعاتهم آمنين مطمئنين على أصالتهم، وثقافتهم، ومنظومتهم الفكرية، كما ويُعد الأمن الفكري إحدى الضرورات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية بحمايتها والمحافظة عليها (المويشر، 2007: 23).

ويحقق الأمن الفكري للأمة أهم خصائصها، وعند غيابه من المجتمع يحدث خلل في المجتمع، ويُعد تحقيق الأمن الفكري مدخلاً للإبداع والتطور والنمو لحضارة المجتمع وثقافته، ويعمل على حماية المجتمع ووقايته من الأفكار الضالة، إضافةً إلى أنَّ الأمن الفكري يُعَدُّ صيانةً للشريعة لأن الغاية التي يتفق عليها جميع أعداء الإسلام هي الطعن والتشكيك فيه، ويبحث في كيفية التصدي للجريمة وجرائم العنف (السديس، 2005: 36).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

كما أنَّ الأمن الفكري يتعلق بحماية أهم المكتسبات، وأعظم الضروريات: دين الأمة وعقيدتها، وحماية الأمة من هذا الجانب ضرورة كبرى، وهو حماية لوجودها وبه تتميز الأمة عن غيرها، وإنَّ اختلال الأمن الفكري يؤدي إلى اختلال الأمة في الجوانب الأخرى: الجنائية والاقتصادية وغيرها، فكثيراً ما يكون القتل وسفك الدماء، وانتهاك الأعراض نتيجة الأفكار الخارجة عن دين الله تعالى وشرعه، والمتأمل في تيارات الغلو في المجتمعات المسلمة، يجد أنَّ أفعالهم من قتل وتفجير هي نتاج لفكر مغلوط، هذا وإنَّ الضرر المتوقع من الإخلال بالأمن، أو انتهاك الأموال والأعراض في معظمه محدود بمن وقع عليه الجرم، أما بالنسبة لضرر الاخلال بالأمن الفكري، فإنه يتعدى إلى كل شرائح المجتمع، وعلى اختلاف مستوياته، وإن الإخلال بالأمن الفكري ليس عمل مجموعة من المنحرفين، كما هو شأن الأمن الجنائي، وإنما المخلون بالأمن الفكري القاصدون لاختلاله، هم: المذاهب، والحضارات، والأديان المخالفة، فالصراع صراع على مستوى كبير، يحتم اهتماماً كبيراً ووعياً بطبيعة الصراع وآلياته، ومنافذ الغزو الفكري أوسع من أي تحدٍ، فالأمن الفكري يحتاج إلى حراسة كل دار، بل كل عقل، وحمايته من الاختراق قدر الإمكان، وهذا يوسع المسؤولية، إضافةً إلى أنَّ الأمن الشامل مسؤولية الأمة بجميع مستوياتها، ولكن الأمن الفكري أخصّ من ذلك، فهو مسؤولية كل فرد بذاته (الحيدر، 2009).

المطلب الثاني

ضوابط ووسائل حماية الأمن الفكري

يرتكز الأمن الفكري على مجموعة من الضوابط والوسائل؛ حيث يعتبر عملية تخطيطية منظمة وليست عشوائية، وللبحث في هذا الموضوع نتناول ضوابط الأمن الفكري في (الفرع الأول)، ومن ثم وسائل حماية الأمن الفكري في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: ضوابط الأمن الفكري

تتعلق ضوابط الأمن الفكري بالوسطية والاجتهاد، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الوسطية: تتميز الأمة الإسلامية بالوسطية، قال تعالى: "وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا"(سورة البقرة: 143). وتدل الوسطية على السير في الطريق الصحيح والبعد عن الانحراف، والوسطية باب الدعوة والاستقامة ونور الظلام وصواب الفكر، وهي ضابط مهم في تحقيق الأمن الفكري، كونها تحقق الخير لهذه الأمة، والعدل وتعلم الحكمة، وهي ليست أمراً مزاجياً ترسم معالمه الأهواء.

وقد دعا الإسلام إلى الوسطية وحذّر من الغلوّ والتطرف، قال تعالى مخاطبًا أهل الكتاب: "قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ"(سورة المائدة آية 77)، وروى الإمام مسلم عن بن مسعود أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال:" هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ" قالها ثلاثًا. والمتنطعون هم المتعمقون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم، وروى الإمام البخاري أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال: " إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلاَّ غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُو" رواه البخاري (39) ومسلم (2816)، فهذه الآيات الكريمة والأحاديث النبويّة الشريفة وغيرها من الأدلة الكثيرة تدلّ على أنَّ الّدين الإسلامي انتهج التوسط والاعتدال ونبذ العنف والتطرف والغلو (الشمايلة: 2016: 1–2).

ثانيًا: الاجتهاد: هو بذل الجهد للوصول إلى الحكم الشرعي من دليل تفصيلي من الأدلة الشرعية، ويُعَدُّ معرفة حكم الاجتهاد وشروط المجتهد ومنزلته من ضوابط الاجتهاد للأمن الفكري، بحيث نطمئن إلى ما وصل إليه المجتهد من أحكام، أنها من صميم الشرع، ولا يجوز لأحد أن ينظر في قضايا الناس إلا المجتهد وإلا وقع الناس في الانحراف والتطرف الفكري، الذي هو بعيد عن الشرع، وبالتالي الهلاك لصعوبة الحياة، ولعدم القدرة على الوصول إلى الحق والصواب (رامي، 2012: 41).

الفرع الثاني: وسائل حماية الأمن الفكري

إنَّ من وسائل حماية الأمن الفكري كما أشار إليها أحد الباحثين، وهي (الخرجي، 2010: 34):

1. العودة الحقيقية إلى المنابع الصافية والمصادر الأصلية للإسلام والمتمثلة في كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم.
2. الدعوة إلى الالتفاف حول العلماء الأجلاء.
3. إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه، وهذا يعني الثبات على المنهج الحق وعدم نصرة طرف الغلو والتطرف.
4. معرفة الأفكار المنحرفة وتحصين أفراد المجتمع ضدها.
5. إتاحة الفرصة للحوار الحر الرشيد داخل المجتمع وتقويم الاعوجاج الفكري بالحجة والإقناع.
6. التفاعل مع الحضارات الأخرى والاستفادة منها والابتعاد عن الجمود والعزلة والانغلاق.
7. التنشئة الأسرية السليمة، التي تساعد على مواجهة المواقف والصعاب الي تعترض حياة أفراد المجتمع.
8. العناية بتصحيح المفاهيم المغلوطة التي تسبب الانحراف الفكري والانزلاق في الانحلال والتغريب.
9. الاهتمام بالتربية، وعلى مؤسسات التعليم أن تعظم رسالتها، ذلك أنَّ العلم الصحيح مرتكز لا غنى عنه في الحفاظ على أمن الأمة الفكري.

ويضيف الباحثان أيضاً أنَّ من وسائل حماية الأمن الفكري هو تحصين العاملين في المؤسسات الحكومية من الانجرار نحو الفكر المتطرف؛ حيث يمثل الأمن الفكري صمام الأمان إزاء التطرف، وأنَّ في تحقيقه حماية ووقاية لهم مما يرد عليهم من أفكار دخيلة هدامة. ومن ذلك مثلاً في الأردن وعلى مستوى جهاز الأمن العام، يتبع لإدارة الأمن الوقائي (مركز تدريب الأمن الوقائي) و(مركز السلم المجتمعي) واللذان يقع ضمن اختصاصهما تعزيز الأمن الفكري والوقاية من التطرف ومكافحته سواء بالنسبة لأفراد قوة الأمن العام أو لأفراد المجتمع عموماً، فضلاً عن إجراءات مماثلة في مراكز الاصلاح والتأهيل لحماية النزلاء من التطرف والانزلاق في ظلمات الجهل ومحفزات الانحراف الفكري والارهاب.

ويواجه تعزيز الأمن الفكري صعوبات تَحِدّ وتقلل من شأنه أهمها ضعف الوازع الديني والجهل بأحكام الدين والعقيدة الإسلامية، ووجود فجوة بين علماء الدين والشباب، إما بسبب التفاوت في الفئات العمرية أو التفاوت في الأفكار، ويُعَدُّ الغزو الثقافي والتطرف والغلو في الدين من الصعوبات التي يواجها الأمن الفكري في المجتمع. كما وأنَّ ضعف التربية الأسرية والتي تتمثل في قلة المتابعة والاهتمام بالأبناء من قبل الأهل، والتفكك الأسري، وضعف التربية في المؤسسات التربوية والتركيز على الجانب التعليمي وإهمال الجانب التربوي فيها تشكل جميعها صعوبات تَحدّ من تحقيق الأمن الفكري (طاشكندي، 2016: 61).

أما مهددات ومعوقات الأمن الفكري الدينية فتتمثل في القصور في فهم نصوص الإسلام وتعاليمه وتفسيرها بما لا تحتمل، والتحمس والاندفاع، وتغليب العاطفة دون الرجوع إلى أسس الدين الصحيحة والعقل السليم، إضافةً لتكوّن الفجوة بين علماء الدين والشباب، فهنالك من الشباب من لا يثق برأي العلماء المعروفين أو فتواهم، ويستأنس بآراء أناس آخرين يعتقد أنهم العلماء الحقيقيون وهم محل الثقة، وإن كانوا في الحقيقة خلاف ذلك، ومن ثم يستطيع هؤلاء التأثير في أفكار الشباب وتوجيهها إلى الانحراف والتطرف(الباز، 2004: 13).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المطلب الثالث

ضمانات الأمن الفكري

لتحقيق الأمن الفكري في المجتمع لابد من ضمانات رئيسة تسهم في تحقيقه، ومن هذه الضمانات الشريعة الإسلامية نتناولها في (الفرع الأول)، ومن ثم البحث في الدستور والتشريعات القانونية كضمان للأمن الفكري في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الشريعة الإسلامية

تعتبر الأديان أقدم المؤسسات الفكرية الاجتماعية عبر التاريخ الإنساني على وجه الأرض، وهي موجودة في كل المجتمعات الإنسانية لتسد احتياجات مهمة لأفراد هذه المجتمعات من الناحية الاجتماعية والنفسية، فالدين يدفع الأفراد إلى تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الخاصة، وتغذي بذلك ما يسمى بالعاطفة الجماعية؛ حيث يعتبر أفراد الجماعات الدينية هي المرجعية لأفكاره ومبادئه وسلوكياته وتشكل منظومة القيم التي يؤمن بها، ولقد جاءت كل الديانات السماوية بهدف واحد هو تحرير الفرد من عبادة الأصنام والأشياء المادية لعبادة رب واحد وللتحرر من العبودية ليتحول إلى إنسان حر، خلقه الله تعالى وكرمه ومنحه الكرامة والحقوق؛ حيث شكلت الديانات السماوية أول منظومة تشريعية أوجدها الخالق لتكريم الإنسان وضمان تمتعه بالعديد من الحقوق الإنسانية.

إنَّ الدين يزود الفرد بنسق من القيم والمبادئ والمعايير الاجتماعية التي توفر له التكيف مع ما حوله؛ حيث أنَّ سلوك الإنسان لا يضطرب لوجود القيم والمعايير الأخلاقية الضابطة كما يدعي البعض، وإنما يضطرب عندما يبتعد الفرد عن هذه المعايير وعن فطرته التي خلقه الله تعالى عليها، هذه الفطرة التي تؤثر تأثيراً عظيماً على صحته النفسية وتمتعه بالسعادة والرضا وحسن توافقه مع الحياة والمجتمع (عبد الباقي، 1981: 123).

وعند الحديث عن دور الدين نقصد هنا الدين الإسلامي فهو الدين الرسمي للدولة، وعلى سبيل المثال فقد جاء الدستور الدائم لدولة قطر لسنة (2004م) في المادة رقم (1) بقولها: (قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية...)، وهذا أيضاً ما نص عليه الدستور الأردني لسنة (1952م) في **المادة رقم (2) بقولها:** (الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية).

وعلى الرغم من أنَّ الدستورين القطري والأردني نصّا على أنَّ دين الدولة هو الإسلام ولكنهما في المقابل كفلا حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب، وعدم التمييز في حقوق وواجبات المواطنين على أساس الدين؛ حيث جاء في الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (50) بقولها: (حرية العبادة مكفولة للجميع، وفقاً للقانون، ومقتضيات حماية النظام العام والآداب العامة)، وهذا أيضاً ما نص عليه الدستور الأردني في المادة (14) بقولها: (تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة، ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب)، وفي المادة (6) نصت على عدم التمييز في حقوق وواجبات المواطنين على أساس انتمائهم الديني.

ويتميز الدين الإسلامي بالمرونة والعقلانية والبحث والاقتناع بالحقيقة، وهو دين يدعو إلى المعرفة والحقيقة والانفتاح على العالم والتطور والحوار المستمر والتواصل وتأصيل لغة التعايش مع الآخر (السادة، 2000)، وتعتبر حقوق الإنسان وحرياته من أهم الركائز

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

التي قامت عليها الشرائع السماوية وصانتها، ومن أهم الحريات الفكرية التي أقرتها وحفظتها الشريعة الإسلامية (الحلز، 2007: 196-197):

أولاً: حرية التفكير: وضع الإسلام التفكّر والتدبر في مصاف الفرائض الإسلامية الأخرى، لأهميته في مسيرة الإنسان نحو الكمال، إذ به يستطيع الإنسان أن يحرر عقله من الجهل، وقد وردت كلمة (يتفكرون) في القرآن الكريم إحدى عشرة مرة منها {الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ}، سورة (آل عمران، 191)، ولم يضع الإسلام خطوطاً حمراء على التفكير لا يجوز للإنسان أن يتجاوزها بل أطلق العنان للفكر أن يبحث في كل شيء يستطيع البحث فيه، أما الأمور التي لا يستطيع إدراكها فمردها إلى الوحي لأن للعقل دائرة يستطيع أن يتحرك فيها كما لكل حاسة من الحواس دائرتها، فإذا عجزت أحالتها إلى العقل، كذلك العقل يحيل ما يتجاوز دائرته إلى الوحي.

ثانياً: حرية البيان والقول: ما قيمة العقيدة الناتجة عن حرية الاختيار إذا لم يتبعها حرية القول؟ وإلاَ لكانت أفكار الإنسان حبيسة نفسه وحديثه لا يتعدى حدود النفس ولا يمكن الجهر به، ومن متابعة النصوص القرآنية نجد أنَّ القرآن الكريم أكد على حرية القول والحوار مهما اختلفت درجة المتحاورين، فهو يضرب لنا مثلاً على ذلك في الحوار بين الله سبحانه والملائكة في خلق آدم، حوار استعملت فيه الحجة والإقناع، بالرغم من أنَّ الملائكة يعلمون علم اليقين بأن لا علم لهم إلاَ ما علمهم الله فقال سبحانه (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (سورة البقرة، 30).

ثالثاً: حرية الاعتقاد: لكل إنسان عقيدته التي يختارها ويعتنقها وليس لأحد أن يجبره على تغييرها قال تعالى (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (سورة البقرة، 256)، وحرية الاعتقاد لها صلة بحرية التفكر بل إنَّ الاعتقاد وليد التفكر.

لذا؛ يمكن القول أنَّ الدين لم يكن فقط مصدراً للتشريع وإنما جاء لينظم حياة الإنسان ويقوّم سلوكه ويوجه تفكيره نحو التفكير السليم المبدع والخلاّق، ففسح له مجالات التأمل بكل ما هو حوله من ظواهر ومظاهر كونية، وحث الإنسان على التفكير والتدبر وشجعه على العلم والتعلم، فكان العلم هو أساس البنيان وحضارة العالم الإسلامي، وأقام الإسلام منهجاً علمياً يقوم على مبادئ الاستقراء والاستنباط العلمي، ولقد استطاعت الحضارة الإسلامية أن تصل إلى مراحل التطور والإبداع عندما تبنت المبادئ الإسلامية في التفكير والعمل لتشكل نهضة حضارية استفادت منها جميع الدول والشعوب.

الفرع الثاني: الدستور والتشريعات القانونية

يعتبر الفرد العنصر الأساسي في الدولة والمجتمع وله حقوق طبيعية مثل: الحق في الحياة والأمن، الحق في المساواة، الحق في الحرية، الحق في التملك، الحق في الإجراءات القانونية المنصفة، الكرامة ... وغير ذلك، ومن واجب الدولة حماية وتوفير هذه الحقوق، لقد نصت دساتير الدول عموماً على العديد من الحقوق الأساسية والمدنية للأفراد، فقد عرّفت المادة الرابعة من إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الصادر في (1789م) الحقوق والحريات العامة بأنها: القدرة على إتيان كل عمل لا يضر بالآخرين، والحرية عكس العبودية،

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وهي أيضاً مجموعة من الحقوق يتمتع بها الإنسان، ومن حق كل إنسان أن يعيش حياته حراً ولا يكون مستعبداً، لا يسجن دون محاكمة، يتنقل في بلاده وخارجها حسب رغبته، يعبر عن آرائه بشكل حرّ، يعمل بمهنة حسب اختياره ويعيش حسب عقيدته.

ولضمان تحقيق الأمن الفكري فقد؛ كفل الدستور والتشريعات القطرية وكذلك الأردنية حرية التفكير، وحرية الرأي والتعبير، والتعلم، وعدم المساس بها وممارستها ضمن حدود الدستور، وهذه الضمانة والكفالة صانت وساهمت في تحقيق بيئة آمنة فكرياً من جانبين: أولهما أنها ضمنت تمتع الفرد بحقوقه وحرياته الفكرية، وضمن حماية قانونية تمنع الاعتداء عليها ومن خلال إيجاد منظومة قانونية تكفل ذلك، وثانيهما: أنها نظمت ممارسة هذه الحقوق وجعلت ممارستها ضمن حدود القانون حتى لا تنحرف هذه الأفكار والممارسات وتتحول إلى إرهاب وتطرف، وأن لا تنال من الأمن الوطني وأمن وسلامة الأفراد. ولقد نصت مواد الدستور الدائم لدولة قطر لسنة (2004م) على احترام هذه الحقوق التي تضمن حرية الرأي والتفكير في حدود القانون، ومن هذه النصوص التي جاءت في الدستور القطري معبرة عن ذلك؛ نص المادة (36) (الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز القبض على إنسان أو حبسه .... إلخ).

كما نصت المادة (38) (لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد، أو منعه من العودة إليها)، ونصت المادة (44) أيضاً (حق المواطنين في التجمع مكفول وفقاً لأحكام القانون)، ونصت المادة (47) على أنَّ (حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة وفقاً للشروط والأحوال التي يحددها القانون)، وغيرها من المواد التي كفلت حق التعبير والتفكير، وفي المقابل نجد أنَّ الدستور الأردني لسنة (1952م) كفل هذه الحقوق؛ حيث نصت المادة (7) على أنَّ (الحرية الشخصية مصونة، وكل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون)، أما بالنسبة للحريات الفكرية فقد كفل الدستور الأردني حرية الرأي في المادة (15) منه؛ حيث جاء في الفقرة الأولى منها: (تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون).

المبحث الثاني

ماهية التطرف الفكري

إنَّ التطرف الفكري يُعَدُّ من أخطر أنواع الإرهاب الممارس على الناس، فهو أداة بطش بالوعي والفكر، وقد يتخذ وسائل متعددة لفرض فكر أو رأي أو ثقافة ما، وقد تختلف أساليب وأنواع التطرف الفكري من زمن إلى زمن، ولبيان ماهية التطرف الفكري، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ نشأة ومفهوم التطرف الفكري في (المطلب الأول)، وأنواع وأشكال التطرف الفكري في (المطلب الثاني)، ومن ثم مظاهر التطرف الفكري وآثاره في (المطلب الثالث).

المطلب الأول

نشأة ومفهوم التطرف الفكري

نتناول في هذا المطلب نشأة التطرف الفكري وتطوره التاريخي في (الفرع الأول)، ومن ثم البحث في مفهوم التطرف الفكري في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نشأة التطرف الفكري وتطوره

بتتبع البدايات الأولى لنشوء الدولة الإسلامية في زمن الرسول ρ، نجد أن بذرة الفكر المتطرف ليست أمراً طارئاً، بل لها جذورٌ عميقة في التاريخ الإسلامي منذ قول الخويصرة التميمي، الذي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسِّم الغنائم يوم حنين، "اعدل يا رسول الله، فو الله هذه قسمة ما أريد بها وجها لله، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ائذن لي أضرب عنقه"، فقال له الرسول دعه

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

فإنَّ له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته إلى صلاتهم، وصيامه إلى صيامهم، يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم (أي حناجرهم)، يمرقون من الدين مروق السهم من الرميّة لئن أدركتهم لا قتلنهم قتل عاد وثمود"(بن إسماعيل ، 1987: 1219).

كما روى أنس بن مالك τ أنه: (جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ρ يسألون عن عبادته، فلما أُخبروا كأنهم تقالّوها، فقالوا: "أين نحن من النبي ρ؛ فقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فقال أحدهم: أما أنا فأصلي الليل أبداً وقال الآخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال الآخر: أنا اعتزل النساء فلا أتزوج أبداً"، فجاء رسول الله ρفقال: "إني لأخشاكم لله، وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني") (بن إسماعيل، 1987: 1949).

وبعد وفاة الرسولρ كان التطرف الفكري الأول متمثلاً في الردّة الفكرية والسلوكية لبعض قبائل الأعراب؛ حيث بعثوا وفوداً إلى المدينة يقرون بالصلاة ويمتنعون عن أداء الزكاة مدعين أنها لمحمد صلى الله عليه وسلم باعتباره رئيس قبيلة وزعيم جماعة، وهو ما دفع أبو بكر الصديق τ بالقضاء على هذه الردة.

أما التطرف الفكري الثاني فكان من خلال الطعن في الأمراء تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي بدعة سبئية ابتدأها عبدالله بن سبأ لتفريق الأمة وإشعال الفتن بين أبنائها، وعبدالله بن سبأ أصله من أهل اليمن كان يهودياً وأظهر الإسلام، وطاف بلاد المسلمين ليبعدهم عن طاعة الأئمة، ويدخل بينهم الشر، وأدت بدعته هذه إلى أن نشأ في مصر طائفة من أبناء الصحابة يحرضون الناس على محاربة عثمان بن عفان τ، فرموه بسوء التدبير والانحراف عن الحق والميل إلى القبيلة إلى أن قُتل خليفة المسلمين عثمان بن عفان τ، ثم نصبو علياً τ خليفة للمسلمين، ثم قامت معارضتان قويتان تطالبان بدم عثمان، معارضة أصحاب الجمل، ومعارضة أهل الشام، واللتان أسفرتا عن القتال الدامي المرير بين المسلمين أنفسهم (المبارك، 1987: 64).

أما التطرف الفكري الثالث فقد ظهر بظهور فكر الخوارج في عهد الخليفة الرابع على بن أبي طالب τ، لما يحمله فكر الخوارج من غلو في الدين، وتطرف في الفكر، وسطحية في الفهم، وتشدد في السلوك، وسفك الدماء، والخوارج هم الذين خرجوا على الإمام علي بن أبي طالب τ بعد معركة صفين (37 هـ –657 م)، والتي جرت بين أهل الشام بقيادة معاوية بن أبي سفيان τ وبين علي ابن أبي طالب τ، بدعوى أن الإمام علي τ قبل بالتحكيم؛ حيث قاموا بتكفير أمير المؤمنين علي بن أبي طالب τ رافعين شعار "لا حكم إلا لله"، مما دعا أمير المؤمنين للتحذير من دعواهم قائلاً على شعارهم "كلمة حق أريد بها باطل"، وتطور التطرف الفكري عند الخوارج من تطرف في الفكر إلى تطرف في السلوك فدبروا المؤامرات تلو المؤامرات مما استدعى أمير المؤمنين إلى مقاتلتهم في حرب ضروس راح ضحيتها جميع الخوارج عدا تسعة أنفس، وامتد أذى هؤلاء التسعة بقتل الخليفة علي بن أبي طالب على يد عبد الرحمن بن ملجم وهو يصلي الفجر، والخوارج على اختلاف فرقها تجتمع على أمرين: أنَّ الإمامة ليست من أصول الدين، وأنَّ مرتكب الكبيرة كافر(أبو طاحون.

فالجهل بأحكام الإسلام ومقاصد الشريعة هو سبب رئيس لظهور أفكار الخوارج وتطرفهم الديني، من خلال اعتمادهم على ظواهر النصوص الذي أدى بهم إلى السطحية في الفهم والتسرع في الحكم، واعتمادهم على المتشابهات في تحديد كثير من المفاهيم الكبيرة التي رتبوا عليها نتائج خطيرة في الحكم على الأفراد والجماعات، مما أدى إلى تشويه صورة الإسلام، وتفريق الأمة، وزعزعة أمنهم، وتخريب ديارهم وأوطانهم (موسى، 2011: 60).

وفي العصر الحديث ظهرت العديد من الفرق المتطرفة فكرياً والتي تنادي بوجوب الاستغناء عن القوانين الوضعية والعودة إلى القوانين الإسلامية، وقتل الحكام باعتبارهم كفاراً ومن الواجب الخروج عليهم، وكأن الزمان أدار دورته ليبدأ من جديد بكل أحواله وظروفه، فالذي قال لسيدنا محمد ρ: اعدل يا رسول الله، هو قائد الغلاة المتطرفين الذين اتهموا الرسول ρ بعدم العدل(اللحيدان، 2010: 127)، وهو ما أدى ونتيجة لهذا التطرف الفكري والسلوكي إلى وجود تنظيرات فكرية تسير نحو التكفير والإباحة والجواز والتحليل لما هو عظيم

الحرمة، كحدوث أعمال قتل واغتيال وقطع رؤوس وتخريب وتفجير، راح ضحيته آلاف الأبرياء، ومن أمثال هذه الفرق المتطرفة "تنظيم داعش الإرهابي، وما ناظرها من فرق تكفيرية.

الفرع الثاني: مفهوم التطرف الفكري

اختلف الفقه في تعريف وتوضيح التطرف الفكري، وذلك لاختلاف نظرة كل شخص للتطرف:

أولاً: التطرف في اللغة: هو الوقوف في الطرف بعيداً عن الوسط أو الأخذ بأحد الطرفين والميل له، إما للطرف الأدنى أو للطرف الأقصى، ويقال طرفا الدابة أي مقدمها أو مؤخرها، وأصله في الحدسيات كالتطرف في الوقوف أو الجلوس أو السير، ثم انتقل إلى المعنويات كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك، أو هو الناصية ومنتهى كل شيء (الجيلاني، 2016: 1903).

وكلمة تطرف تستدعي للخاطر كلمة الغلو والتي تعني تجاوز الحد وهو من غلا، زاد وارتفع وجاوز الحد، ويقال الغلو في الأمر والدين "يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ"(سورة النساء، 171).

كما لاحظنا بأنَّ التطرف كلمة تعني الابتعاد عن الوسط والاتجاه نحو التطرف وهو الاستثناء وما يعتنقه الفرد من أفكار سوداوية، ونجد أن لفظ التطرف يقع في الاستعمال اللغوي دائماً وصفاً، أما وصف الفعل فيقال هذا فعل متطرف أو سلوك متطرف، أو وصفاً لفكر، فيُقال أنَّ هذا فكر متطرف أو نزعه فكرية متطرفة أو مغالية، والتطرف ليس مفهوماً عقلياً مجرداً، وإنما هو وصف معياري أداة تُنسب لأفراد أو جماعات (أبو الروس، 1992: 15).

ثانياً: مفهوم التطرف الفكري لدى الفقهاء: إنَّ مجموعة الأفكار والقيم التي تبثها الجماعات الإرهابية في عقول الشباب تتلخص في كلمة واحدة هي سيكولوجية الكراهية إزاء كل مظاهر الحياة الحديثة والمعاصرة ورموزها، وطاقة التدمير والاغتيال ضد المجتمع ومؤسساته، وثقافة الكراهيه هي المنظار الأسود التي يرى بها هؤلاء الشباب صغار السن كل مظاهر حياتنا، وهذا يكشف لنا عن أخطاء متعددة وقعت فيها مؤسساتنا التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية (نافع، 1994: 61).

كما عرّفه البعض الآخر بأنه استراتيجية عنف محرم دولياً تحفزها بواعث عقائدية (إيديولوجية) وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة، أو القيام برعاية لمطالب منظمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم أو نيابة عنها أو نيابة عن دولة من الدول (الأعظمي، 2002: 30).

وعُرّف أيضاً أنه محاولة فرد أو مجموعة من الأفراد أو الجماعات فرض رأي أو فكر أو مذهب أو دين أو موقف معين في قضية من القضايا، بالقوة والأساليب العنيفة، على أناس أو شعوب أو دول، بدلاً من اللجوء إلى الحوار والوسائل المشروعة الحضارية، وهذه الجماعات أو الأفراد تحاول فرض هذه الأفكار بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كان نسبتها على ضلال، وتعطي نفسها وضع الوصاية عليها تحت أي مبرر (الطويلة، 1993: 25).

لذا؛ يمكن القول بأنَّ **التطرف الفكري من أخطر أنواع الإرهاب فهو يستهدف العقل، ذلك الجزء المسؤول عن تسيير حركات الإنسان وتصرفاته، وتجعله في دائرة مغلقة ويؤمن بأفكار محددة تم إشباعها له بوسائل مختلفة قد تصل إلى استخدام العنف.**

ثالثاً: مفهوم التطرف الفكري قانوناً: عرّفه جانب من الفقه بأنه **كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية يكون في تنفيذها أو في التعبير عنها ما ينشر الفزع العام لأن من صفاتها خلق خطر عام(محي الدين، 1988: 74)** ، وإنَّ الاهتمام بالجانب الفكري يُعَدُّ أهم الجوانب الأساسية في التطرف على بواعث ارتكاب الجرائم لاحقاً، ودوافعه الحقيقية، ويأتي في مقدمة الاسباب الواقعة من تنامي التطرف

الفكري وتصاعده في أوساط الشباب، وبإمكانية إعطاء تصور معقول ومقبول عن دور الفكر المنحرف في تفعيل النزعة الجرمية لدى الإنسان أو حمايته من الاغرار بها متى كان الفكر المقدم إليه مستقيماً مؤسساً على أصول سليمة في فهم النص موصولاً بفهم الواقع (صلاح، 1992: 44).

إنَّ القانون بشكل عام والقانون الدولي لا يحاسب على النوايا بل على الأفعال ونتائجها، فتعقيد وتشابك موضوع الفكر المتطرف يجعل التعامل معه وفق المعايير الدولية في غاية الصعوبة بسبب عدم قدرة نصوص ومواد القانون على صياغة نص أكثر شمولية يَحدّ من انتشار الظاهرة عالمياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن القواعد المقررة في القانون تستند على مبدأ الشرعية: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، فلا يمكن تجريم أي فعل إلا بنص قانوني، كما لا يمكن معاقبة أي شخص على فعل ارتكبه إلا بنص قانوني كذلك، ويقصد بذلك عدم شرعية العقاب على أفعال لا يعتبرها القانون جريمة بنص صريح، من هنا تبرز الحاجة والمسؤولية الملقاة على عاتق الدول في استحداث قوانين جديدة لمواكبة ومعالجة الجرائم المستحدثة نظراً لآثارها السلبية المدمرة على الفرد والمجتمع (سرور، 1981: 31).

ويسود التشريعات الجنائية المعاصرة مبدأ أساسي مهم وهو مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" وهو ما يسمى بمبدأ شرعية القاعدة الجنائية أو شرعية العقوبات، ويفترض هذا المبدأ حصر مصادر نصوص التجريم والعقاب في القانون المكتوب.

ومن الدساتير الحديثة التي نصت على هذه القاعدة، الدستور الدائم لدولة قطر لسنة (2004م) المادة (40) (لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ... ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل به ... والعقوبة شخصية ... ولا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها، ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية وبأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشورى النص على خلاف ذلك)، وقد نص الدستور الأردني لسنة (1952م) على الحريات العامة، وبين حدودها وضماناتها، ومن هذه الحريات ما يتصل بمصالح الأفراد المادية، ومنها ما يتصل بالمصالح المعنوية، ويُعد الحق في الأمن من الحريات الفردية، لا بل يشكل الحرية الاساسية التي تضمن وتكفل الحريات الأخرى، ومن مقتضيات هذا الحق التقيد بمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص القانون، حيث نص الدستور الأردني في مادته الثامنة، على أنه لا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون. وقد حرص المشرع الأردني على تقنين هذا المبدأ في صلب نصوص قانون العقوبات رقم (16) لسنة (1960م)، وبمناسبة تقريره لأحكام سريان النصوص العقابية من حيث الزمان، وجاء في المادة الثالثة عشر من هذا القانون على أنه (يحدد نوع الجريمة بنوع العقوبة المقررة لها في نص القانون .....)، ومدلول هذا النص أنه لا يُقضى بأية عقوبة لم يرد عليها نص في القانون وقت ارتكاب الجريمة، وهذا ما أكده المشرع القطري في الدستور الدائم لدولة قطر المادة(40) بقولها: (لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون... ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل به....والعقوبة شخصية...ولا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل به...ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها...).

لذا؛ يمكن القول أنَّ التطرف يرتبط بمعتقدات وأفكار، دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة، أما إذا ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف فإنه يتحول إلى إرهاب، فالتطرف دائماً في دائرة الفكر، أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداءات على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح أو تشكيل التنظيمات المسلحة التي تستخدم في مواجهة المجتمع والدولة فهو عندئذٍ يتحول إلى إرهاب يستوجب العقاب.

وهذا يعني بأن التطرف لا يعاقب عليه القانون ولا يعتبر جريمة، فالتطرف الفكري لا يعاقب عليه القانون باعتبار هذا الأخير لا يعاقب على النوايا والأفكار.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المطلب الثاني

أنواع وأشكال التطرف الفكري

يُعتبر التطرف الفكري من الظواهر الخطرة التي تهدد أمن الفرد والمجتمع بعمومه، والواقع أن تطرف بعض الشباب في آرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم نحو بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية ظاهرة تحتل موقعها في كل المجتمعات منذ أقدم العصور، ولكنها أخذت بعداً جديداً في المجتمعات الحديثة عندما أنتج التطرف ظواهر كالعنف والإرهاب والعدوان على الأبرياء والممتلكات، لذا؛ نتناول في هذا المطلب أنواع التطرف الفكري في (الفرع الأول)، ومن ثم البحث في أشكال التطرف الفكري في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أنواع التطرف الفكري

التطرف لا ينحصر في الجانب الديني فحسب، فهنالك أشكال مختلفة من التطرف السياسي والثقافي والاجتماعي، وإذا كان التطرف الديني في الوقت الراهن هو الأبرز في المجتمعات العربية والإسلامية كما في المجتمعات الغربية، فالتطرف ليس حكراً على المجتمعات العربية والإسلامية، ولكن لأسباب مقصودة، وبفعل ضعف العالم العربي والإسلامي، تم التركيز على ما يُسمّى بالتطرف الإسلامي، في محاولة لإلصاق تهمة الإرهاب بالمجتمعات الإسلامية وبالإسلام ذاته.

فهنالك التطرف الفكري الاعتقادي الديني الذي يقوم على سوء فهم الدين وتفسيره وتكفير العباد والدول، وفي مجال الأسرة قد يتمتع الأب بشخصية متسلطة وجامدة في تعاملاته مع زوجته وأبنائه لا يقبل منهم رأياً مخالفاً لرأيه، ويلجأ إلى العنف معهم، وفي المدرسة أو الجامعة هنالك المدرس ذو الشخصية المتسلطة لا يقبل من طلابه أدنى اختلاف في الرأي أو مناقشته، وهنالك الرئيس المتسلط يفعل نفس الشيء مع مرؤوسيه (العمري، 2014: 56).

وهنالك التطرف الفكري السياسي، ويكون عندما تعلن فئة من الناس العصيان على الدولة القانونية، أو يكون رجل السياسة متسلطاً لا يقبل الحوار أو الرأي الآخر، وهنالك التطرف الفكري الدولي عند إحداث الخوف في أراضي دولة أخرى كالتفجير والقتل، وهنالك التطرف العملي كالذي يتعلق بالعبادات، كالصلاة والصيام، وقد يحدث تطرف الإنسان حتى في وضوئه، وطهارته فبدلاً من أن يسن غسل كل عضو ثلاث مرات، ربما يغسل كل عضو عشر مرات (الحربي، 2011: 49).

ويرى الباحثان أنَّ التطرف الاعتقادي أو الديني الناتج عن سوء فهم العقيدة الإسلامية، هو أخطر أشكال التطرف الفكري، فهو بمثابة إرهاب فكري، وإذا لم يعالج سوف يشكل أرضية خصبة للعنف والإرهاب الحقيقي ويهدد الأمن والنظام العام في أي دولة.

الفرع الثاني: أشكال التطرف الفكري

للتطرف الفكري أشكالٌ متعددة يمكن ملاحظتها، ومنها ما هو خفي، إلا أن الوقائع والأحداث تستطيع أن تكشف عن هذه المظاهر الخفية للمتطرف فكرياً، وأهم المظاهر والملامح للتطرف الفكري، هي (العمري، 2014: 46-51):

1. القدرة على التضليل والخداع: فالشخص المتطرف فكرياً لديه القدرة على إقناع الأشخاص بالأفكار الهدامة وجعلها أفكاراً يدافع عنها الأشخاص ويقتنعون بها.
2. تشويه الحقائق: فالمتطرف فكرياً لديه القدرة على قلب الحقائق وتشويهها، وتقديم أدلة وبراهين مناقضة للواقع.
3. التبرير: من مبررات التطرف الفكري القضاء على غير المسلمين أينما كانوا، وأن قتلهم وسيلة لإخراجهم من بلاد المسلمين.
4. الميل إلى الخلاف والصراع: فالفكر السليم يؤمن بتعدد الأبعاد والرؤى ويعمل على التواصل مع الآخرين، أما المتطرف فكرياً فهو يصد عن الآخرين ولا يحترم آراءهم، ويشكك بما يقولون.

5. التناقض الفكري والسلوكي: ومن أهم الأمثلة على ذلك الأشخاص الذين يدعون حب الوطن والانتماء إليه، ثم نراهم يفجرون المباني ويروعون المدنيين والأبرياء.
6. عقلية البعد الواحد: وهو عدم القبول بالتنوع وتجنب التجديد والتحرك وفقاً لمسارات ثابتة تعزل صاحبها عن المجتمع، ويكون المتطرف فكرياً صعب التغيير وفاقداً للمرونة والتسامح والتقبل للآخر.
7. النزعة إلى العداء والانتقام: فالمتطرف فكرياً لا يقبل أية معتقدات تختلف عن معتقداته، ويفرض أفكاره وتوجهاته بالقوة دون الاهتمام باقتناع الطرف الآخر بها.

وقسمها آخر إلى ثلاثة أشكال يكسبها الشخص من الميول الوجدانية لديه، هي:

1. **التطرف المعرفي:** يتكون التطرف المعرفي من معتقدات وأفكار غير قابلة للنقاش توجد لدى بعض الأشخاص دون الآخرين من أعضاء الجماعات الأخرى، وهو ما يأخذ صورة القوالب النمطية الجامدة، كما أنَّ المتطرفين يتصفون بوجود نسق اعتقادي جامد، ويتسمون بالتشدد مع أصحاب المعتقدات المناهضة دون أية محاولة منهم للتعرف على تلك الأفكار والمعتقدات والتفكير فيها (الدسوقي، 2000: 91).

2. **التطرف الوجداني:** يعتبر التطرف الوجداني بأنه شعور معيّن يجعل الشخص مندفعاً في اتجاه معين دون تبصّر، وربما يدفعه هذا الانفعال إلى تدمير نفسه أو غيره، وربما يندم بعد ذلك حين تخف حدة هذا الانفعال، وبالتالي يعود إلى رشده، وفي بعض الأحيان لا يحدث هذا وإنما يظل الشخص يشحن نفسه أو يشحن المجتمع بشحنات وجدانية هائلة تهدد بالانفجار في أي لحظة، وقد أولى كثير من الباحثين اهتماماً أكبر للتطرف ذو الطابع الديني أكثر من غيره في مجتمعاتنا العربية، والسبب يعود إلى انتشار الفكر التكفيري القامع والمشكك لاعتقاد غالبية المسلمين، ولكونه من أخطر أنواع التطرف يتم فيه تجنيد فئات من الشباب لتحقيق أهداف ضد المجتمع وأمنه.

3. **التطرف السلوكي:** وهو المغالاة في سلوكيات ظاهرية معينة بما يخرج عن الحدود المقبولة وكأن هذه السلوكيات هدفاً في حدّ ذاتها، ولذلك يكررها الشخص بشكل نمطي وهي خالية من المعنى وفاقدة للهدف ولا يتوقف الأمر عند الشخص ذاته بل يحاول إرغام الآخرين على التقيد بما يفعله هو قهراً أو قسراً، وربما يلجأ إلى العدوان على الآخرين لإرغامهم على تنفيذ ما يريد (الحربي، 2011: 41-51).

لذا؛ يمكن القول بأنَّ التطرف قد يحدث في الفكر وقد يمتد ليشمل السلوك أو في كليهما معاً، والنوع الثالث للتطرف وهو تطرف الفكر والسلوك معاً، ويعتبر من أشد أنواع التطرف خطورة، لأنه تطرف امتزج فيه الرأي والعقيدة مع السلوك؛ لأن طبيعة السلوك هنا نظرية وعملية، إضافةً إلى أنَّ هذا السلوك مدعوم بعقيدة راسخة (حسنين، 1992: 209).

المطلب الثالث

مظاهر التطرف الفكري وآثاره

نتناول هذا المطلب من خلال فرعين: نتناول مظاهر التطرف الفكري في (الفرع الأول)، ثم نتناول في آثار التطرف الفكري (الفرع الثاني).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الفرع الأول: مظاهر التطرف الفكري

يمكن إيجاز مظاهر التطرف الفكري، والتي تتداخل مع أسباب الفكر المتطرف في النقاط التالية:

أولاً: تتبنى بعض الجماعات المتطرفة فكر ومنهج الخوارج في تكفير الحكام والمجتمع والخروج على المسلمين، وحجتهم في ذلك عدم حكمهم بما أنزل الله وأنهم يوالون الكفار، فضلاً الحكم على المجتمعات الإسلامية المعاصرة بأنها مجتمعات جاهلة، والحكم على من لا يهجرها بالكفر، وجميع من يعمل تحت هذه الأنظمة السياسية كفرة وجب قتلهم وسبي نسائهم، وأخذ أموالهم وأنهم مرتدون، والمرتد حكمه القتل، وأنَّ دماءهم مهدورة، وأنّ أهل الكتاب من نصارى ويهود أقرب إلى الله منهم، لأنهم أهل كتاب ولا تقبل شهادة التوحيد منهم، وأنَّ المساجد التي بنتها الحكومات حكمها الهدم، كحكم مسجد الضرار– الذي بني على نية فاسدة – فالتشديد في غير محله من مظاهر حملة الفكر المتطرف (الخرجي، 2010: 36).

ثانياً: الإرهاب المسلح، وترويع الآمنين بدعوى حراسة الدين بسبب التعصب الفكري، والاغتيال والتفجيرات وسفك الدماء (القويفلي، 2013: 66).

ثالثاً: التشدد في الرأي وأحادية الرؤية والعزلة عن المجتمع، ورفض الحوار والمناقشة، وهجر الوظائف الحكومية، ورفض عمل المرأة، والتعصب ضد الثقافات الأخرى، والتعصب وعدم الاعتراف بالرأي الآخر، وجمود الشخص على فهمه جموداً لا يسمح له برؤية واضحة لمصالح الخلق، ولا مقاصد الشرع، ولا يفتح نافذة للحوار مع الآخرين، واتهام من يخالفهم في الرأي بالجهل واتباع الهوى والفسق والعصيان وتكفيرهم في النهاية، فعادةً ما يكون الفكر المتطرف خشناً فظاً ومجادلاً ذا نزعة إلى الصدام مع الفكر الآخر، على خلاف ما دعا إليه القرآن الكريم والسنة النبوية من انتهاج الرفق واللين والرحمة في دعوة الناس ومعاملتهم (حسنين، 1992: 28).

رابعاً: الميل إلى العزلة وسوء الظن بالناس، والنظر إليهم بمنظار أسود يخفي حسناتهم في حين يضخم سيئاتهم، واتهام أهل العلم بالتقصير وعدم فقه الواقع.

خامساً: الجرأة والتطرف في الفتوى، مما يؤدي إلى التنفير من الدين، والتجرؤ على الحرام.

سادساً: هنالك من ذهب إلى إسناد التطرف على أساس المظهر، من خلال طبيعة اللباس، كالثوب القصير أو حجاب المرأة (العمري، 2014: 61).

الفرع الثاني: آثار التطرف الفكري

هنالك آثار عديدة للتطرف الفكري على الأمن الاجتماعي، وعلى الأمن الفكري والعقائدي، وعلى الأمن الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: آثار التطرف الفكري على الأمن الاجتماعي: لا شك أنه يؤدي إلى نتائج مدمرة على المجتمع إذا أدى إلى سيادة العنف بأشكاله المختلفة للتأثير على الأفراد أو الجماعات أو الحكومات، وخلق مناخ من الاضطرابات وانعدام الأمن لتحقيق أهداف الجماعات المتطرفة، كما يؤدي التطرف الفكري إلى تحريم التعليم وإثارة الفتن والتضليل والتغرير بالشباب، فالغلو والتطرف هما نقيضاً للوسطية والاعتدال، فالدول الإسلامية تسعى إلى مواكبة ركب التطور ضمن الضوابط الشرعية للدين الإسلامي، وأصحاب الفكر المتطرف يرون أنَّ في التجديد تنكراً لتراثنا الإسلامي، وبفكرهم هذا أساءوا للإسلام، ومن هنا كان واجباً على المجتمع المؤمن لكي يحافظ على تطوره أن لا يلتفت إلى التطرف الفكري، الذي يعطل عمل العقل(الشهراني، 2010: 91).

ثانياً: آثار التطرف الفكري على الأمن الفكري والعقائدي: للأمن الفكري أهمية في حياة الإنسان نتيجة للتحديات التي تواجهه الداخلية منها والخارجية، ومنها ما هو مشترك، ومن أمثلتها الغزو الفكري والحروب العقدية والنفسية والإعلامية التي تواجه الأمة العربية والإسلامية، فالأمن الفكري هو إعادة الخطاب الديني إلى ما يسمى بالوسطية والاعتدال (عبد العزيز، 2010: 190).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يرى القويفلي (2013: 68) اخترق التطرف منظومة الأمن الفكري للإنسان المسلم، سوف يؤدي ذلك إلى التفسير الخاطئ للعقيدة الإسلامية، وهذا بدوره يؤدي إلى الإفتاء بغير علم شرعي، وتحريم الصلاة في المساجد، وإثارة الشبهات من خلال إخراج النصوص الشرعية عن سياقها وتحريف المفاهيم والمعتقدات، فالتطرف أول ما ينشأ في الفكر والاعتقاد، ثم يظهر على اللسان من خلال الممارسات والتصرفات القولية والفعلية، فلا يفرقون بين الكسل والإنكار في القيام بالعبادات، ولا يفصلون بين الترهيب الوارد في النصوص والخروج عن الملة، ويكفرون مرتكب الكبيرة.

ويرى الباحثان أنَّ أهمية الأمن الفكري تكمن في تبوئه مرتبة متقدمة بين أنواع الأمن وصوره الأخرى، فمتى وجدت الحماية للعقل الإنساني؛ أدى ذلك إلى تحقق الأمن الفكري الذي يؤدي بدوره إلى استتباب الأمن في الجوانب الأخرى، فمن خلاله يتم حفظ الأمن والنظام العام، وتسود الطمأنينة والاستقرار في الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من مقومات الأمن الوطني.

ثالثاً: آثار التطرف الفكري على الأمن الاقتصادي: تُعَدُّ قوة الاقتصاد ركيزة أساسية لاستقرار الدولة، وبقائها عزيزة قوية، وأن توفير الأمن والحماية لموارد الدولة الاقتصادية يؤدي إلى تنمية تلك الموارد وزيادة إنتاجها، لأنه بدون أمن لا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف التنمية الاقتصادية؛ لذلك حرّم الإسلام الاعتداء على منشآت الدولة الاقتصادية وتخريبها، ولكن إذا عبث أصحاب الفكر المتطرف في الدولة فساداً فإنَّ ذلك يؤدي إلى إتلاف الأموال والممتلكات والمنشآت الخاصة والعامة، والى إصدار فتاوى المقاطعة الاقتصادية، والاعتداء على السياح الأجانب، كما يؤدي إلى هجرة الوظائف الحكومية باعتبار أنَّ الحكومة ومن يعمل تحت مظلتها هم كفار من وجهة نظر المتطرفين، مما ينعكس ذلك سلباً على قوة الدولة وتماسكها (الحوشان، 2015: 245).

المبحث الثالث

تعزيز الأمن الفكري للوقاية من التطرف

يمكن معالجة ظاهرة التطرف الفكري من خلال التعامل مع الظاهرة بالقوة والحكمة معاً وعدم ترك الفرصة لاستغلال الظروف، وإيجاد المسوّغات للانحراف والتطرّف والنظر إلى احتياجات الأفراد بشمولية وتكاملية بالتنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية بذلك من مؤسسات أمنية، واجتماعية، ودعوية وغيرها، لذا؛ تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نتناول وسائل تحقيق الأمن الفكري في (المطلب الأول)، ومن ثم البحث في الوقاية من التطرف الفكري في (المطلب الثاني)، وأخيراً سُبل مواجهة التطرف الفكري في (المطلب الثالث).

المطلب الأول

وسائل تحقيق الأمن الفكري

يهدف الأمن الفكري إلى سلامة فكر الأفراد من الانحراف وعدم الخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمهم للأمور الدينية والسياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، لذا؛ لابد لتحقيق الأمن الفكري من أساليب ليصبح من خلالها واقعاً ملموساً، ومن هذه الأساليب (اللويحق، 2005: 36):

أولاً: العناية بالتعليم: فالأمن الفكري لا يفرض على الناس من خارجهم بقدر ما يُبنى في دواخلهم، فالإنسان هو الحصن المانع من الغزو الفكري، فكلما ارتفع مستواه التعليمي، ارتفعت قدرته على معرفة الضار والنافع، والتمييز بين الأصيل والدخيل، ويقتضي تحقيق الأمن الفكري سلامة الأفكار وصحة الاعتقاد لدى أفراد المجتمع، وهذا لا يكون إلا من خلال تضمين المنهاج التعليمي في المدارس والجامعات بما يحقق الأمن الفكري لدى طلبتها وتحصينهم من الأفكار المنحرفة.

وأنَّ العلم بأحكام الدين والشريعة الإسلامية وسيلة تُحقق الأمن الفكري، وبه يرتقي الفرد إلى درجة عالية، ومنزلة رفيعة، وأنَّ العلم بأحكام الدين والشريعة يجعل الفرد قادراً على تحري الصواب، ويجعل أفكاره صحيحة، لأن العلم بأمور الدين ينمي الفكر، وذلك لتناوله جوانب متعددة ومعارف مختلفة (فارس، 2012: 51).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثانياً: العناية بالتربية: وذلك في كافة منابع التربية بدءاً من الأسرة، ثم مؤسسات المجتمع المختلفة من إعلام، وتعليم، ومؤسسات اجتماعية، ونوادي وغيرها، وتهدف التربية تأصيل الأجيال على الحق، وتنمية وعيهم بهويتهم المبنية على الإسلام عقيدة وشريعة، وعملاً وسلوكاً، وتعاملاً مع الغير، وحماية الأجيال مما يفسد عقائدهم، ويذهب بهم ذات اليمين وذات الشمال في مسالك الفكر الدخيل.

ويمثل الحوار التربوي أهم وسيلة من وسائل تحقيق الأمن الفكري، وتبرز الحاجة إليه لما يشهده هذا العصر من تغيرات في الأفكار والعقائد، وما يصاحب ذلك من تطرف فكري وانحرافات سلوكية، لذلك لابد من نشر الحوار وتعزيز مبدأ تقبل الآخر وعدم التعصب للرأي (الشهراني، 2010: 89).

ثالثا: العناية بوسائل التوجيه والتأثير: إنَّ الناس يتأثرون بوسائل التوجيه التي تشكل شخصية كل فرد من أفراد الأمة، ولقد شهد العالم في السابق وسائل للتوجيه بدائية غير معقدة، محدودة الأثر من جهة المكان، والزمان، والموضوع، وأما في العصور الحديثة، فقد استحدثت وسائل للتوجيه والتأثير ذات خطر وأثر لا يقارن بالوسائل القديمة، فالوسائل القديمة خاصة بأسرة، أو حي أو قرية صغيرة، ولكن وسائل الإعلام اليوم تؤثر في العالم كله؛ حيث تميز العصر الذي نعيشه – فيما تميز – بثورة إعلامية شاملة، إذ أضحى العالم (قرية صغيرة)، وتُعَدُّ المراقبة والتوجيه من أساليب الضبط الاجتماعي، فقبل توجيه الفرد لابد من مراقبة سلوكه، حتى لا ينحرف فكرياً أو سلوكياً (اللويحق، 2005: 39).

المطلب الثاني

الوقاية من التطرف الفكري

الأمن الفكري بناء تكويني له مرتكزات ترعاه، وتحفظ استمراره، ومن أهم هذه المرتكزات التي تعنى بتحقيق الأمن الفكري في المجتمع ما يلي:

أولاً: البيت والأسرة: يُعَدُّ البيت الذي تعيش فيه الأسرة معاً أول مرتكز للأمن الفكري، فالفرد أول ما يبدأ بالتقاط الأشياء من أسرته، والفرد بنوعه يميل إلى التقليد فيتخذ من الأب والأم والأخوة القدوة التي يقتدي بها ويطبق ما يقومون به، فإذا كان البيت قوياً في فكره بعيداً عن الانحراف ينشأ الفرد آمناً فكرياً، كما أنَّ الأسرة من المرتكزات الأساسية في حماية الأمن الفكري لدى أبنائها باعتبارها الخلية الأولى التي يألفها الفرد، وتتفتح عيناه على أعضائها، وتعتبر كذلك من أهم المؤسسات الاجتماعية في تنمية وضبط سلوك الأبناء تجاه الحياة الاجتماعية (المويشر، 2007: 44).

ثانياً: المسجد: للمسجد دور كبير في بناء الفرد ورسم خطوط المعرفة التي تحميه من الانحراف، وفيه إرساء معالم العبودية لله تعالى، وتجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الانحراف الفكري، كما أن من يرتاد المسجد يكون بعيداً عن الفكر المتطرف، لأنه يحصل على تقوى الله الذي يمكنه من أن يكون عبداً لله لا عبداً لهواه وشهواته، ومن تربى في المسجد يكون آمناً في فكره (السديس، 2005: 11).

ثالثاً: المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات): تتمثل وظيفة المؤسسات التعليمية في تعليم الأفراد القراءة والكتابة، وتحقيق التربية الإسلامية بأسسها الفكرية والعقدية والتشريعية وبأهدافها، وتنمية مواهب الأفراد وقدراتهم بما يتماشى مع فطرتهم التي خلقهم الله تعالى عليها، وصون هذه الفطرة من أي خلل أو زلل أو انحراف، ويمكن للمؤسسات التعليمية أن تعزز وتحقق الأمن الفكري كونها قادرة على تهيئة الأفراد لتحمل المسؤولية وتنمية التفكير السليم لديهم، وإرشادهم إلى أصول التفكير السليم، وفعل الواجبات المطلوبة منهم وترك المنهيات، وتوجيههم وتدريبهم لتحمل المسؤوليات التي تشعرهم بذاتهم وقيمتهم، وتوضيح السلوكيات التي من شأنها أن تؤدي إلى الانحراف الفكري كالتعدي على الأعراض ومخالفة العادات الحسنة، وشناعة القتل (الشهراني، 2010: 91).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رابعاً: الإعلام: الإعلام مرتكز لتحقيق الأمن الفكري كونه يصل إلى الأفراد في جميع أماكن تواجدهم وعلى اختلاف فئاتهم العمرية، وهو يأخذ دوره في تصحيح الفكر وإرساء قواعد الأمن الفكري، ويعمل على التنفير من كل ما من شأنه أن يفسد الفكر ويشوه المعتقدات بشتى الطرق والوسائل (فراس، 2012: 54).

ويرى الباحث أنَّ وسائل التواصل الاجتماعي تُعَدُّ مرتكزاً أساسياً وفاعلاً في تحقيق الأمن الفكري والوقاية من التطرف لتأثيرها الكبير في حياة الناس واستخدامها من قبل أغلب فئاتهم وعلى مدار الوقت وبكل سهولة ويسر.

المطلب الثالث

سبل مواجهة التطرف الفكري

عند مواجهة أي مشكلة لا بد من وضع الحلول المناسبة لمواجهتها، لذا؛ لا بد أن نسعى قبل مواجهة مشكلة التطرف الفكري وضع آليات للوقاية منها قبل القضاء عليها ومواجهتها، وذلك؛ لأن آثارها الجسيمة تحتّم علينا أن نضع الآليات التي تحدّ منها، لقد انتشرت هذه الظاهرة بين فئة الشباب خاصة وأدّت إلى بروز أمور خطيرة أكبرها الإخلال بالأمن الذي يُعتبر من أهم النعم التي أنعم الله بها على جميع المخلوقات، ومن هنا كان لزاماً علينا أن نضع السبل الكفيلة بالقضاء عليها، ومن أبرز هذه السبل ما يلي (الشهراني، 2010: 93):

أولاً: إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه: العمل على ترسيخ الانتماء لدى الشباب لهذا الدين، وإشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية، وهذا يعني الثبات على المنهج الحق، وعدم التحوّل عن ذلك، ولن يكون هذا الإظهار إلا عن طريق محاربة الغلوّ والتطرّف، والعمل على القضاء عليه، والحد من انتشاره؛ وذلك لما يترتب عليه من تداعيات جسيمة أبرزها الانحراف الفكري.

ثانياً: معرفة الأفكار المنحرفة، وتحصين الشباب ضدّها: فلابد من تبصيرهم بهذه الأفكار قبل وصولها إليهم مزخرفة فيتأثّرون بها؛ لأن الفكر الهدّام ينتقل بسرعة كبيرة، ولا مجال لحجبه عن الناس بعد ذلك، فالحل ليس بمنع هذه الأفكار من الدخول إلى عقول الشباب، فهذا يجعلهم في مزيد من اللهفة لمعرفتها، إنما يكون الحل في تبصير الشباب بانحراف هذه الأفكار عندما تصل إليهم، فيعرفون بعد ذلك كيف يتعاملون معها.

ثالثاً: إتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحر الرشيد داخل المجتمع الواحد: وتقويم الاعوجاج بالحجة والإقناع، وذلك لأنَّ بديل التحاور هو تداول هذه الأفكار بطريقة سرّية غير موجّهة، وهو بلا شك علاج غير ناجح، والحوار فوائده كثيرة في إقناع العقول ثم إخراجها من بؤرة الفساد التي تعيش فيها.

رابعاً: وضع برامج وقائية لتحصين الشباب ضد التطرف: إنَّ مسؤولية إصلاح المجتمع ليست مسؤولية العلماء والموجّهين خاصةً، بل هي مسؤولية أفراد المجتمع، من علماء دين ومربّين، أساتذة وموظّفين، أكاديميين وغيرهم.

خامساً: الموضوعية والحياد في وسائل الإعلام والفضائيات: إنَّ للإعلام دورٌ كبير وفعّال في عملية التوجيه باختلاف العقول والاعمار والجنسيات، لذا؛ لا بدّ أن يراعى قبل تسخير هذه الأداة لتنوير عقول الشباب من اختيار كوادر ذات قدرات في الطرح السليم للمشاكل الفكرية ومناقشتها بواقعية، ثم العمل على إيجاد حلول علميّة منهجيّة للتمهيد لتطبيقها على السّاحة من أجل القضاء على المشكلة.

سادساً: تحصين أفراد قوة الشرطة وذلك عن طريق اتخاذ التدابير الوقائية وتنفيذها من خلال المحور الفردي والمحور الجماعي, ويتم ذلك من بإقامة المحاضرات التوعوية وإفهامهم أهمية الاعمال الشرطية التي يقومون بها سواء كانت تقديم خدمات أمنيه أو متابعة قضايا وتجاوزات قانونية على أرض الواقع، والعمل على توعيتهم بالطرق الصحيحة لاستعمال وسائل التواصل الاجتماعي، وكيفية الابتعاد عن كل ما يُشتبه به من تطبيقات حديثة على أجهزه الجوال والكمبيوتر, والعمل على تشجيعهم للنهوض بمستوى المنظومة الامنية التي ينعكس من خلالها المحافظة على الامن الشخصي(الذاتي) وأمن الوثائق المعلومات وأمن المكاتب وأمن المنشآت، ورفع معنوياتهم

وبشكل مستمر والسعي بأن يتواجد الاحساس لديهم بقدسية العمل الامني المناط بهم وأهمية النتائج التي يتوصلون لها من خلال عملهم والتي يستند صناع القرار الى هذه النتائج في اتخاذ قراراتهم.

ويتم كذلك من خلال وضح البرامج والنشاطات التي من شأنها تطوير الثقافة العامة لدى رجل الشرطة، وذلك من أجل متابعة مجريات الاحداث اليومية والعالمية ومتابعة القنوات الاخبارية والاطلاع على آخر المستجدات اليومية سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد العالمي.

سابعاً: تحصين نزلاء مراكز الاصلاح وذلك من خلال متابعتهم داخل مراكز الاصلاح اثناء إقامتهم لمدة محكوميتهم وإقامة المحاضرات التوعوية لهم ومتابعة برامجهم اليومية واستغلال أوقات فراغهم من خلال خطط واستراتيجيات يتم وضعها من أجل تهيئتهم للانخراط في المجتمع بعد انقضاء مدة الحكم وذلك ليصبحوا أفراداً إيجابيين في المجتمع وقادرين على العيش بسلام.

ومن ذلك أيضاً القيام بعزل المحكومين في قضايا التنظيمات الارهابية والفكر المتطرف في مهاجع خاصة، وعدم السماح لهم بالاختلاط في النزلاء المحكومين بقضايا أخرى، والعمل على وضع برامج خاصة لهم تحت إشراف أخاص يمتلكون ثقافة عالية ومتخصصين في الرعاية النفسية، ويمتلكون مهارات عالية في الحوار بكيفية تقبل الرأي الآخر وعدم الغلو في الحكم على الاشياء، ومحاولة إبعادهم عن التطرف وتقريبهم من الوسطية.

ومن الضروري كذلك متابعة النزلاء بعد انتهاء مدة محكوميتهم داخل مراكز الاصلاح، وكما ذُكر سابقاً بأن مديرية الامن العام في الاردن أنشأت مركز السلم المجتمعي والذي من شأنه تعزيز الرعاية اللاحقة للأشخاص بعد انتهاء مدة محكوميتهم ومساعدتهم للانخراط في المجتمع لكي يصبحوا أشخاصاً فاعلين وإيجابيين وإقناعهم بالحجة والمنطق للحيلولة دون نشر أفكارهم المتطرفة والعدول عن المسار الخاطئ في الحكم على الاشياء.

الخاتمة

(الاستنتاجات والتوصيات)

يمكن تحقيق الأمن الفكري من خلال تحصين فكر الإنسان الذي هو أساس حماية الفرد من السلوك غير السوي والانزلاق في الانحراف إلى الفكر المتطرف؛ حيث يوجد علاقة بين الفكر والسلوك، وسلوك الأفراد في المجتمع ترجمة عملية لما يؤمنون به من أفكار، مما يتطلب بذل أقصى الجهود لتحصين الفكر، وصولاً لتحقيق الأمن الفكري، بحكم أنه الأساس الرئيس لتحقيق الأمن الشامل.

أولاً: الاستنتاجات

توصل البحث إلى الاستنتاجات التالية:

1. إنَّ أصل الفكر المتطرف هو تأثر بعض الأفراد بأفكار وعقائد الفرق الضالة، وجهلهم بحقيقة الوسطية والجهل بمكانتها في الإسلام، والجهل والتفسير الخاطئ للعقيدة الإسلامية.
2. للتطرف الفكري آثار على الأمن الاجتماعي، وعلى الأمن الفكري والعقائدي، وعلى الأمن الاقتصادي، ويعتبر مهدداً للأمن الوطني.
3. إنَّ من أهم أسباب الفكر المتطرف هو وجود خلل في منظومة الأمن الفكري لمن يحمل هذا الفكر المتطرف.
4. بينت الاستنتاجات أيضاً أنَّ التطرف الاعتقادي أو الديني الناتج عن سوء فهم العقيدة الإسلامية، هو أخطر أشكال الفكر المتطرف، فهو بمثابة إرهاب فكري، وإذا لم يعالج سوف يشكل أرضية خصبة للعنف والإرهاب الحقيقي.
5. أنَّ الأمن الفكري هو البعد الاستراتيجي للأمن الوطني والحصن الذي يلوذ به أبناء الأمة في وجه حملات التطرف الفكري، وأنَّ من أخطر أسباب التطرف الفكري هو وجود خلل في منظومة الأمن الفكري وغياب أهم قيمه.

6. للتطرف الفكري آثار مدمرة على الفرد والمجتمع تمتد آثاره على الأمن بجميع جوانبه.
7. إنَّ تعزيز الأمن الفكري بمختلف الوسائل والامكانات هو السلاح الفعّال في مواجهة التطرف الفكري.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما توصل إليه البحث من استنتاجات نوصي بما يلي:

1. ضرورة الاهتمام بالطلبة في الجامعات والمدارس وتخصيص مساقات توعوية تهدف إلى زيادة مستوى الأمن الفكري، والتحصين ضد الاتجاهات السلبية والمتطرفة.
2. تعزيز لغة الحوار سواءٌ في المنزل أو المدرسة أو العمل أو على المستوى الشخصي والتفاهم مع شرائح المجتمع وأطيافه المختلفة كافَّةً بلغة حوارية تسهم في تحصين المجتمع من الثقافات السلبية التي تزيد من التطرف الفكري.
3. تطوير أساليب المواجهة الدينية من خلال استضافة علماء الدين الذين لهم حضور جماهيري، ولهم قدرة على مواجهة التطرف الفكري لمحاضرة العاملين في مؤسسات الدولة وحتى القطاع الخاص من خلال عمل برامج لتحقيق هذه الغاية.
4. تعزيز وتفعيل دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في مواجهة التطرف الفكري.
5. صياغة استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الأمن الفكري لدى فئات المجتمع كافةً.
6. عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تسهم في الوقاية من الفكر المتطرف.

المصادر والمراجع:

ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (د.ت). لسان العرب، ط1، طبع دار صادر، بيروت.

ابن كثير (د.ت). البداية والنهاية، الجزء السادس، ط1، دار بن حبان، القاهرة، مصر.

أبو الروس، أحمد (1992). الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

البخاري الجعفي، الامام محمد بن إسماعيل (ت 256هـ/870م)، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغاء، دار ابن كثير، 1987م. ج3، بيروت، لبنان.

الجرجاني، علي بن محمد (1985). التعريفات، بدون طبعة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

حموي، صبحي (2002). المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، دار المشرق.

الطويلة، عبد الستار (1993). أمراء الإرهاب، كتاب اليوم، العدد 242، دار أخبار اليوم، القاهرة، مصر.

سرور، أحمد فتحي (1981). الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني (1415هـ)، أضواء البيان، 168/6، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين، تحقيق/هلموت ريتر، 536/1، الطبعة 3، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

صالح، جلال الدين محمد (1992). الإرهاب الفكري وواقعنا المعاصر، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، مصر.

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (د.ت). معجم مفردات ألفاظ القرآن، بدون طبعة، تحقيق: نديم مرعش لي، دار الفكر، بيروت، لبنان.

صفي الرحمن المبارك فوري (1987). الأحزاب السياسية في الإسلام، (ط1)، دار الصحوة للنشر، القاهرة، مصر.

محي الدين، محمد مؤنس (1988). الإرهاب في القانون الجنائي، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، مصر.

نافع، ابراهيم (1994). كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، دار الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر.

الباز، راشد بن سعد (2004). أزمة الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الحلو، حسن عزيز نور (2007). الإرهاب في القانون الدولي: دراسة قانونية مقارنة، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

الحربي، ناصر بن عبد الله (2011). علاقة الجمود الفكري "الدجماتية" بأنماط التعلم والتفكير لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بالمدينة المنورة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، السعودية.

خريف، سعود بن محمد (2006). دور وكلاء الإدارة المدرسية في تحقيق الأمن الفكري لدى الطلاب، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية.

الدسوقي، محمد ابراهيم (2000). سيكولوجية التطرف، دراسة نفسية مقارنة بين المتطرفين في اتجاهاتهم الدينية وبعض الفئات الإكلينيكية المختلفة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر.

الرشيدي، محمد نايض عوض (2017). دور الإعلام الجديد في التحريض على التطرف الفكري لدى الشباب، دراسة ميدانية على طلاب وطالبات جامعة حائل، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الشمايلة، ردينة تيسير (2016). اتجاهات طلبة الجامعة الهاشمية نحو التطرف الفكري وكيفية التصدي له من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

فارس، رامي (2012). الأمن الفكري في الشرعية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عدوان، خالد محمود (2017). تصور مقترح لتطوير دور مجالس الطلبة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

العمري، عبد الله بن محمد (2014). دور الثقافة الأمنية في الوقاية من الفكر المتطرف في المجتمع السعودي، دراسة مسحية على أعضاء الهيئة العلمية بمركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية وفروعه، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

المويشر، محمد (2007). دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

اللويحق، عبد الرحمن (2005). الأمن الفكري: ماهيته وضوابطه، ضمن كتاب الأمن الفكري، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، السعودية.

بني عطا، سهاد عبدالله (2012). دور معلم التربية الإسلامية في نشر قيم الوسطية ومقاومة التطرف والعنف، بحث منشور في مجلة الدراسات الأمنية، مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية، عمان، العدد (6)، الأردن.

حريز، محمد الحبيب (2005)، واقع الأمن الفكري، دراسة لدى مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (ط1)، العدد (366)، الرياض، السعودية.

حسنين، أحمد جمعة(1992). دور التربية في علاج مشكلة التطرف بين الشباب، مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط العدد (8)، مصر.

اللحيدان، عبدالله بن حمد (2010). الغلو في الدين وآثاره في المجتمع والدولة والأمة، بحث منشور في مجلة البحوث الأمنية، مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، المجلد (19)، العدد (45)، السعودية.

الرواشدة، علاء زهير (2015). التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني، دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 31، العدد (63)، الرياض، السعودية.

الزهراني، هاشم محمد سعيد (2011)، الإرهاب المعاصر بين التنظير والمواجهة، مجلة البحوث الامنية، كلية الملك فهد الأمنية، المجلد (20)، العدد (48)، السعودية.

السديس، عبد الرحمن بن عبد العزيز (2005)، الشريعة الإسلامية ودورها في تعزيز الأمن الفكري، دراسة لدى مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، العدد (366)، الرياض، السعودية.

الشهري، فايز بن عبد الله (2006). التحديات الأمنية المصاحبة لوسائل الاتصال الجديدة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد (20)، العدد (39)، الرياض، السعودية.

شلدان، فايز (2013). دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها وسبل تفعيله، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 21، العدد (1)، غزة، فلسطين.

القويفلي، لؤلؤة بنت عبدالكريم (2013)، وسطية الإسلام وأثرها في تعزيز الأمن، دراسة تأصيلية في ضوء سنة المصطفى ρ، بحث منشور في مجلة البحوث الأمنية، مركز الدراسات والبحوث بكلية الملك فهد الأمنية، المجلد (22)، العدد (54)، السعودية.

القرم، رانية جبر (د.ن) دور الأسرة في محاربة الفكر المتطرف – سلسلة الندوات الحوارية حول قضايا الأسرة الأردنية، الأردن.

طاشكندي، ليلى بنت عبد المعين عبد الشكور (2016). دور المعلم في تعزيز الأمن الفكري في نفوس الطلاب، بحث مقدم في مؤتمر إعداد المعلم وتدريبه في ضوء مطالب التنمية ومستجدات العصر، جامعة أم القرى، السعودية.

عبد العزيز بن عمر (2010). الإسلام دين الوسطية في عقائده وتشريعاته وأخلاقه، بحث منشور في مجلة البحوث الأمنية، مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، المجلد (19)، العدد (45)، السعودية.

المالكي، عبد الحفيظ، دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الفكري والوقاية من التطرف والإرهاب، بحث منشور في مجلة البحوث الأمنية، مركز الدراسات والبحوث بكلية الملك فهد الأمنية، المجلد (23)، العدد (58)، السعودية.

موسى، علي بن حسين (2011). فكر الخوارج وتأثيره في وحدة المسلمين، بحث منشور في مجلة البحوث الأمنية، مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، المجلد (20)، العدد (48)، السعودية.

اللويحق، عبد الرحمن بن معلا (2005)، الشريعة والأمن الفكري: ماهيته وضوابطه، دراسة لدى مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، العدد (366)، الرياض، السعودية.

بادي، جمال، وشوقار، إبراهيم (1430هـ). الأمن الفكري وأسسه في السنة النبوية، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري بتاريخ 22–25 جماد الأول، السعودية.

الحيدر، حيدر بن عبد الرحمن (2009). المديرية العامة للسجون وجهودها لتحقيق الأمن الفكري للنزلاء، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري تحت شعار (المفاهيم والتحديات) بجامعة الملك سعود ممثلة في كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري في الفترة 22– 25 جمادى الأول، السعودية.

المالكي، عبد الحفيظ (2009). نحو مجتمع آمن فكرياً، دراسة مقدمة للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري تحت شعار (المفاهيم والتحديات) بجامعة الملك سعود ممثلة في كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري في الفترة 22– 25 جمادى الأول لعام، السعودية.

الهماش، متعب بن شديد بن محمد (1430هـ) استراتيجية تعزيز الأمن الفكري، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري "المفاهيم والتحديات"، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري في الفترة 22– 25 جمادى الأول لعام، السعودية.

الدستور الدائم لدولة قطر لسنة (2004م).

دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة (1952م).

قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960م).

Abstract:

This research deals with analyzing and concluding the role of intellectual security in preventing extremism, by researching the concept of intellectual security, its importance, controls and guarantees, as well as research in the concept of intellectual extremism, manifestations and causes, and how to strengthen intellectual security to prevent extremism, and used in this historical research and analytical , Documentation and installation, and the methodology has summoned divided into three investments; The intellectual security has been addressed in the first topic, and then what intellectual extremism is in the second topic, and the third aspect was on strengthening intellectual security to prevent extremism, and research reached a number of conclusions and recommendations.

Keywords: Intellectual security, Intellectual extremism, Extremism prevention.